

### المال والاتصالات أقرتا نظام إدارة أموال الهيئة الناظمة

أقرت وزارتا الإتصالات والمال نظام إدارة أموال "الهيئة المنظمة للاتصالات TRA، فيما رأت وزارة المال "ان النظام يتجاوز بحدائته وتطوره قانون المحاسبة العمومية"، وأكدت انه "ينسجم ويتوافق مع أحكام قانون الإتصالات رقم 431 الصادر في 22 تموز 2002، ومع المرسوم رقم 14264 تاريخ 4 آذار 2005 المتعلق بالتنظيم الإداري والمالي للهيئة وتطبيقا دقيقا لأحكامه".

وقال رئيس مجلس إدارة الهيئة ومديرها التنفيذي كمال شحادة في بيان أمس، ان "النظام مثال يَحْتَدَى تستطيع للمؤسسات العامة والهيئات الرسمية الأخرى اعتماده، وأخذة في الحسبان لدى تطوير القوانين والتشريعات الموجودة حاليا في لبنان، كونه يتمتع بأفضل شروط الشفافية والفعالية والمحاسبة"، مضيفا ان "المشروع يتوافق مع أهم المعايير العالمية المعاصرة واحديثها".

ورأت وزارة المال في بيان، ان "نظام إدارة أموال الهيئة ينسجم مع أحكام قانون المحاسبة العمومية في معظم أحكامه، إضافة الى انه جاء ملائما لهيكل الهيئة الإداري وللغاية من إنشائها، ومستجيبا لمتطلبات النشاط فيها ومستلزماته".

وأشارت الى ان النظام جاء متطورا وحديثا حيال اعتماد قواعد المحاسبة الوطنية (التصميم المحاسبي العام) ومعايير المحاسبة في القطاع العام، واعتماد النظام المحاسبي على أساس الاستحقاق، واعتماد المعايير الدولية للتقارير المالية، والتقارير المالية الشهرية والسنوية، والبيانات المالية والمحاسبية المعتمدة في القطاعين العام والخاص في الوقت ذاته، وإخضاع الحسابات لنظام التدقيق الداخلي والخارجي المستقل.